

## اقتصاد

عصام شلهوب

رئيس لجنة الاقتصاد النيابية:  
اقتراح قانون للحوافز والإعفاءات الضريبية

الصناعة والزراعة والسياحة قطاعات اساسية يجب اعادة الروح اليها، خصوصا وان لها الدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي تأمين الاكتفاء الذاتي. وقد اكدت الاوضاع الصعبة والمعقدة التي يمر فيها الوطن حاليا ان جزءا اساسيا من الانهيار والتداعي الحاصل يعود الى اهمال المعنيين طوال العقود الماضية لهذه القطاعات



رئيس لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط النيابية الدكتور فريد البستاني.

واتخذ قرار بعقد اجتماعات بين اللجنة الخارجية ولجنة الاقتصاد ولجنة المال للبحث في الاتفاقات والقروض المتعثرة لاعادة احيائها ووضع التشريعات الضرورية لذلك.

■ قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة تؤمن للبنان دخلا مهما من العملات الاجنبية التي تحتاجها السوق المحلية. لماذا لا يتم استثمار المسؤولين لهذه الفرصة ودعم الصناعة والزراعة وتسهيل فتح الاعتمادات للصناعيين لاستيراد المواد الاولية وتشجيع عمليات التصدير؟

□ كلها امور اساسية وضرورية، لكن الدعم المالي والاعتمادات يتطلب امولا غير متوافرة لدى الخزينة في الوقت الراهن. عند الحصول على اموال سيدر وصندوق النقد الدولي من الضروري دعم كل القطاعات الانتاجية لانها الوحيدة التي يمكنها ادخال عملات صعبة الى البلد.

■ تراجع فاتورة الاستيراد التي خفضت من عجز الميزان التجاري بنسبة 50%، الا يشكل ذلك مؤشرا على قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية حاجات السوق وحمية دعمها بحوافز تتعلق بالاعفاءات الضريبية وخفض الرسوم عنها لتخفيف عناصر كلفتها التشغيلية؟

□ تراجع الاستيراد نانج في هذه الفترة من الازمة الاقتصادية والازمة المالية والنقدية التي يمر فيها البلد. لكن يجب العمل في المستقبل على تنمية الصناعة والقطاعات الانتاجية وغيرها من الصناعات الغذائية الخفيفة.

■ تشكو الصناعة والزراعة والسياحة من المنافسة في كل المجالات، محلية وخارجية، بواسطة الاتفاقات التجارية. كيف يمكن حماية الانتاج اللبناني من خرق الاتفاقات من بند المعاملة بالمثل، ومنع الخرق المحلي من التدخلات السياسية؟

□ صحيح، يجب تطبيق المعاملة بالمثل في كل الاتفاقات الثنائية المعقدة بيننا وبين مختلف الدول، شرط ان يكون لدينا من الانتاج المحلي ما يلي حاجتنا ويفيض عنها، وهذا سبب اضافي لتنمية القطاعات الانتاجية من طريق الحوافز والدعم والاعفاءات الضريبية.

اليوم تأمين هذه القروض، لذا يجب اللجوء الى الحوافز والاعفاءات الضريبية. هذا ما قمت به مع عدد من الزملاء النواب، اذ تقدمنا باقتراح قانون لاعطاء الصناعيين تخفيضات ضريبية بغية تسهيل عمليات التصدير.

■ الاتعتقد ان لمجلس النواب واللجنة الاقتصادية دورا اساسيا في وضع التشريعات لتحفيز ودعم هذه القطاعات ومراقبة حسن تنفيذها؟

□ طبعاً التنفيذ لها، ووضع الحلول لاحداث النهضة الاقتصادية الضرورية المطلوبة. كذلك، هنالك العديد من الخطط، لاسيما خطة ماكينزي القطاعية التي تتعلق بتنمية القطاعات الانتاجية. لكن يبقى علينا ان نضع كلجنة اقتصادية نيابية سلم اولويات ضرورية للتنفيذ، وهذا ما سنعمل عليه بالتشاور مع مختلف القوى والهيئات الاقتصادية والنقابية لاطلاق حوار شامل مع الجميع، لكي تأتي الحلول متكاملة وذات جدوى وفائدة لكل فئات المجتمع، لمجلس النواب وللجنة الاقتصاد دور اساسي في رسم الرؤية الاقتصادية والاطار.

■ هل ثمة قوانين تتصل بهذه القطاعات لم تنفذ بعد، بماذا تتعلق؟

□ طبعاً هنالك اتفاقات قروض ثنائية مع عدد من الدول لم تنفذ بعد، وقد تباحثنا في لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في هذا الموضوع،

في معالجة اي مشكلة، فكيف يمكن تحييد هذا القطاع عن عجز الدولة لكي يستمر في زيادة الانتاج وتكبير حجم الاقتصاد؟

□ منذ الاستقلال حتى اليوم كانت المبادرة الفردية العامل الرئيسي والمحرك للاقتصاد اللبناني، وكانت حصة الدولة في هذا المجال من قطاعات محددة كالكهرباء والهاتف والنقل العام. اما تدخل القطاع العام في القطاعات الخاصة، فكان يقتصر على مبدأ الدعم مثل دعم التبغ والتبناك والشمندر السكري وزيت الزيتون التي كانت ولا تزال المؤسسة العسكرية تقوم بشرائها. اما في القطاع الزراعي، فكانت وزارة الزراعة تكتفي بوضع الروزنامة الزراعية التي تحدد مواعيد استيراد المنتجات الزراعية وحتى الحيوانية، وغيرها من الاصناف التي يستوردها لبنان. اليوم، تغيرت الامور واصبح على الدولة واجب لا يقضي فقط بحماية المنتجات الزراعية والصناعية، بل اعطاء حوافز للصناعيين من طريق دعم المواد الضرورية في الصناعة كالفيول والكهرباء وغيرها، بحيث تأمين الطاقة باسعار منخفضة مما يساعد الصناعيين على خفض سعر الكلفة، ويسهل تاليا عملية التصدير والقدرة التنافسية. اضافة الى ذلك، هنالك ضرورة لاعطاء قروض ميسرة بفائدة متدنية للصناعيين وللمنتجين، ان لم نقل بفائدة صفر، كما هو معمول به في عدد كبير من البلدان. لكن مع انخفاض قدرة الدولة النقدية، بات متعذرا

الاوربية. كذلك قمنا بتوزيع البذور ليس على المزارعين فحسب بل على الشوفيين، لكي تتمكن من الوصول الى الاكتفاء الغذائي.

كل ذلك يتطلب الدعم والحماية، الدعم من خلال تأمين البذور والشتول والادوية لمكافحة الامراض، بالاضافة الى القروض الزراعية للمزارعين لكي يتمكنوا من زيادة المساحات المزروعة. كذلك عبر اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة، ان من ناحية سبل الري المناسبة، او اعتماد التدفئة والتقنيات الحديثة لنجاح الزراعة بغض النظر عن الظروف المناخية والعوامل الطبيعية. اما المشكلة الكبرى، فتكمن في عجز الدولة حاليا عن توفير الدعم المطلوب.

■ ماذا عن السياحة؟

□ تعتبر السياحة احد موارد الرزق الرئيسية لقسم كبير من اللبنانيين، فهي تحرك الاقتصاد وتخلق فرص العمل وتنمي الدورة الاقتصادية وتساهم مساهمة فعالة في ادخال العملات الصعبة الى البلد. مشاكل هذا القطاع كثيرة وهي امنية وسياسية، لذا بات ضروريا دعم هذا القطاع الذي يعتمد اليوم بشكل اساسي على السائح اللبناني. قامت "مؤسسة فريد البستاني" باطلاق مبادرات عدة لتشجيع السياحة الداخلية في الشوف بالشراكة مع القطاع الخاص. وقد تمكنا الى حد بعيد من تحريك هذه العجلة، لكن الاحداث التي مررنا بها حالت دون استكمالها. على اي حال، سنعاود الكرة بعد انحسار جائحة كورونا.

■ اثبت القطاع الخاص قدرته على الصمود في كل الازمات وتحديدا في الازمة التي نعيشها حاليا في مقابل عجز مزمّن ومستمر للدولة ومؤسساتها

الثقيلة كالسيارات والمعدات الصناعية وغيرها، علما ان المواد الغذائية والمياه المعدنية والحليب وغيرها من المنتجات التي يمكن تصنيعها محليا والتي لا مبرر اطلاقا لاستيرادها. لكن، قبل الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، لا بد لنا من توفير بعض الشروط لهذه القطاعات الانتاجية:

• الصناعة التي تعاني من مشاكل بنوية وتشغيلية عدة. لعل اهمها القدرة التنافسية حيث ان العديد من المنتجات المصنعة في الخارج تنافس السلع المصنعة محليا حتى في السوق الداخلية.

• موضوع الجودة وهو اساسي بحيث يجب العمل على جعلها تضاهي جودة المنتجات المستوردة، وهذا يسهل تصديرها الى الاسواق الخارجية.

• الزراعة تشكل القطاع الذي يعتمد عليه اللبنانيون، لاسيما منهم سكان الارياف والمناطق الزراعية. في ما مضى كان يقال "فلاح مكفي سلطان مخفي". لكن الزراعات الحديثة باتت

تتطلب استثمارات كبيرة وخبرة، خصوصا في معالجة الامراض والافات الزراعية التي تصيب المحاصيل. مع تزايد عدد السكان والمقيمين في لبنان بفعل النزوح السوري والوجود الفلسطيني، اصبح المطلوب زراعات في مختلف الفصول. من جهة اخرى، بات من الضروري التوجه الى الزراعات البديلة التي تعود مبرود مرتفع على المزارع. نحن كنا من اول المشجعين على ذلك في قضاء الشوف، حيث انشأنا "شوفيات" التي تعنى بتوعية المزارع وتشجيعه على الزراعات البديلة كالقشطة والافوكادو والفواكه الحمراء وغيرها. كذلك تقوم "شوفيات" بارشاد المزارعين لاعتماد

انجع الوسائل للحصول على انتاج وافر وبجودة عالية تتطابق مع المعايير العالمية التي تسمح للمزارع بالتصدير الى الاسواق الاقليمية وحتى

الدول التي خرجت من ازماتها اعتمدت على الزراعة والصناعة للنمو والازدهار. من هنا، كان هدف تطوير الصناعة يكمن في زيادة الانتاج والصادرات، والولوج بخطط ودراسات مستقبلية لاعطائها حقها من الاهتمام والرعاية اللذين يتناميان عبر الاسواق العربية المفتوحة انطلاقا من سوريا مروراً بالاردن والعراق، ومنهما الى الدول العربية والخليجية، في اطار الاسواق العربية المتكاملة والمفتوحة بين بعضها البعض. اضافة الى توفير رزمة من الحوافز من خلال مشاريع قوانين يقرها المجلس النيابي.

رئيس لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط النيابية الدكتور فريد البستاني اكد لـ"الامن العام" ضرورة الحد من النزف الحاصل في المالية العامة، فلا يمكن اي بلد يتجاوز فيه حجم الاستيراد 80% ان يتمتع بدورة اقتصادية سليمة، داعيا الى توفير كل الشروط المطلوبة لدعم القطاعات المنتجة.

■ برهنت قطاعات الصناعة والزراعة عن قدرتها على الانتاج الجيد في كل مفاصل الازمات في لبنان. ماذا تحتاج هذه القطاعات لتشكيل صمام امان لتوفير السلع في السوق وفرص عمل للشباب اللبناني ولتزيد مساهمتها في الناتج المحلي؟

□ بات واضحا ان انتقال الاقتصاد من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي تدريجا، يشكل الحل لتوفير السلع في السوق المحلية والحد من حجم الاستيراد، وتاليا الحد من النزف الحاصل في العملات الصعبة، فلا يمكن اي بلد حجم الاستيراد فيه يتجاوز 80% ان يتمتع بدورة اقتصادية سليمة.

فاذا كانت بعض السلع الضرورية التي لا يمكن انتاجها محليا، تبرز عملية الاستيراد كالمحروقات والطحين والادوية والمستلزمات الطبية والمعدات